

(مترجمة)

العناوين:

- السعودية تبدأ حرب نفط متهورة مع روسيا
- إليك ما يمكن أن يغرق الاقتصاد العالمي حقاً: ١٩ تريليون دولار من الديون الخطرة للشركات
- مسؤول أمريكي يقول إن أمريكا بدأت بسحب قواتها من أفغانستان

التفاصيل:

السعودية تبدأ حرب نفط متهورة مع روسيا

ذي بيزنس إنسايدر - في خطوة متهورة كعادته، أثار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أزمة نفطية هذا الأسبوع والتي دمرت الأسواق المالية ويمكن أن تدمر منتجي النفط الأمريكيين. بعد أن أشارت السعودية إلى أنها ستزيد إنتاج النفط بشكل كبير، شهدت أسعار النفط أكبر انخفاض لها في يوم واحد منذ ثلاثة عقود. كما انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بمقدار ٢٠٠٠ نقطة، وهو أكبر انخفاض له على الإطلاق. ستتعاوى الأسواق من الصدمة الأولية، لكن صناعة النفط الأمريكية النابضة بالحياة قد تتضرر بشكل لا يمكن إصلاحه من قبل حليف ظاهري بذلت أمريكا جهوداً كبيرة لاسترضائه. وقد سبقت الأزمة مبادرة سعودية روسية مشتركة لدعم أسعار النفط في أعقاب فيروس كورونا. مع إغلاق الصين ودول أخرى، انخفض الطلب على النفط بشكل حاد، حتى مع استمرار المنتجين في جميع أنحاء العالم في ضخ الكمية نفسها. ولمنع انهيار الأسعار، حاولت أوبك - بقيادة السعودية - وروسيا التفاوض على تخفيضات إنتاج تقارب مليون برميل في اليوم. وانهارت هذه المحادثات نهاية هذا الأسبوع بعد أن رفضت روسيا صفقة كانت ستجعلها تتحمل نصف هذا التخفيض. بدلاً من الاستقرار على الوضع الراهن وحقق الاستقرار في نظام يتصارع بالفعل مع الاضطرابات الاقتصادية والإنسانية العالمية، اختار محمد بن سلمان حرق المنزل. أعلنت السعودية عن زيادة هائلة في إنتاج النفط الخام من ٩.٧ مليون برميل في اليوم إلى ١٢.٣ مليون، وهو مبلغ قياسي من المحتمل أن ينطوي على الاستفادة من متاجرها. كما عرض خصومات كبيرة للمشتريين في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة - وهي خطوة تهدف إلى الحصول على حصة في السوق من المنافسين. من جانبها، تضاعفت روسيا وهددت بزيادة إنتاجها، مما أدى إلى ركود طويل محتمل في أسواق النفط. يبدو أن الخطوة السعودية مصممة لمعاكبة روسيا، لكن الهدف غير المعلن هو الهدف الواضح - أكبر منتج للنفط في العالم، الولايات المتحدة.

لقد بدد السعوديون دائماً ثروة الأمة النفطية من أجل استرضاء القوى الأجنبية.

إليك ما يمكن أن يغرق الاقتصاد العالمي حقاً: ١٩ تريليون دولار من الديون الخطرة للشركات

سي إن إن - أمضت الشركات سنوات منذ الأزمة المالية العالمية وهي تميل إلى الديون. الآن، في الوقت الذي يهدد فيه فيروس كورونا بدفع العالم نحو الركود، يمكن أن يحل مشروع القانون - مما يؤدي إلى تفاقم الأضرار التي لحقت بالاقتصاد وتغذية الانهيار في الأسواق المالية. بالنظر إلى الاستفادة من معدلات الفائدة المنخفضة، سارعت الشركات في السنوات الأخيرة لإصدار سندات يمكن استخدامها في تنمية أعمالهم. انفجر دين الشركات بين غير البنوك إلى ٧٥ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠١٩، ارتفاعاً من ٤٨ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩، وفقاً لمعهد التمويل الدولي. مع انتشار فيروس كورونا - مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وانهيار السفر، وإغلاق المصانع من إيطاليا إلى الصين - هناك قلق متزايد من أن شركات الطاقة والضيافة وقطاعات

السيارات لن تكون قادرة على دفع مدفوعات سنداتها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى سلسلة من تخفيضات التصنيف والتخلف عن السداد من شأنها أن تزيد من زعزعة استقرار الأسواق المالية وتضاعف الصدمة الاقتصادية. قال سايمون ماك آدم، الاقتصادي العالمي في كابيتال إيكونوميكس: "هذه بالتأكيد مباراة أخرى تضاعف [قريبة] من شلعة التزامات ديون الشركات". في أحدث تقرير عن الاستقرار المالي، أثار صندوق النقد الدولي ناقوس الخطر بشأن أكوام ديون الشركات الخطرة، والتي قال إنها يمكن أن تضاعف المشاكل وتعمق الركود المقبل. أجرت المجموعة اختباراً للتوتر بناءً على صدمة اقتصادية افتراضية تبلغ نصف خطورة الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. تشير النتائج إلى أن ديون الشركات التي تبلغ قيمتها ١٩ تريليون دولار من ثماني دول - الصين والولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا - معرضة لخطر التخلف عن السداد في المستقبل من هذا الحجم لأن الشركات ستكافح من أجل توليد ما يكفي من النقد لتلبية السداد. سيكون هذا ٤٠٪ من جميع ديون الشركات. موجة من التخلف عن السداد، أو حتى سلسلة من تخفيضات التصنيف وإعادة التسعير، سوف تهز النظام المالي". وقال أوليج ميلننيتيف، رئيس استراتيجية الائتمان عالية العائد في بنك أوف أمريكا، للعملاء يوم الجمعة "إن سوق الائتمان يتحرك بسرعة نحو نقطة اللاعودة، حيث تصبح دورة الائتمان حتمية ولا رجعة فيها، مع نضوب مصادر التمويل، تواجه جهات الإصدار أزمة السيولة، وارتفاع خسائر الائتمان، واندفاع المستثمرين للخروج، ومواجهة شديدة".

قاومت النخبة الإصلاحات العميقة وأبقت النظام المالي العالمي عمداً على دعم الحياة من خلال التسهيل الكمي. الآن، بعد أن أصبح فيروس كورونا يهدد بشكل متزايد بتقويض التجارة بين الدول، ساد الذعر الأسواق المالية حيث لن تتمكن العديد من الشركات من سداد ديونها مما يؤدي إلى انهيار مالي عالمي.

## مسؤول أمريكي يقول إن أمريكا بدأت بسحب قواتها من أفغانستان

ميليتاري تايمز - قال مسؤول أمريكي يوم الاثنين إن القوات الأمريكية بدأت مغادرة أفغانستان من أجل الانسحاب الأولي للقوات المطلوب في اتفاق السلام بين أمريكا وطالبان، وسط فوضى سياسية في كابول تهدد الاتفاق. وقال المسؤول إن مئات الجنود يغادرون البلاد كما كان مخططاً له من قبل، لكن لن يتم استبدالهم مع تقدم الولايات المتحدة قدماً بخطط لخفض عدد القوات في البلاد من حوالي ١٣٠٠٠ إلى ٨٦٠٠. وتحدث المسؤول لوكالة أسوشيتد برس شريطة عدم الكشف عن هويته لمناقشة الحركة قبل إعلان عام. ويأتي الانسحاب في الوقت الذي أدى فيه كل من القادة الأفغان المتنافسين اليمين الدستورية كرئيس في مراسم منفصلة يوم الاثنين، مما خلق تعقيداً للولايات المتحدة في الوقت الذي تحدد فيه كيفية المضي قدماً في الاتفاق وإنهاء الحرب التي استمرت ١٨ عاماً. ويهدد الخلاف الحاد بين الرئيس أشرف غاني، الذي أعلن فوزه في انتخابات أيلول/سبتمبر الماضي، ومنافسه عبد الله عبد الله، الذي اتهم بالتزوير في التصويت مع لجنة شكاوى الانتخابات، بإفساد الخطوات الرئيسية التالية، بل ويهدد بالتحول إلى عنف جديد. لم تربط الولايات المتحدة الانسحاب بالاستقرار السياسي في أفغانستان أو أي نتيجة محددة من محادثات السلام الشاملة لجميع الأفغان. وبدلاً من ذلك، يعتمد الأمر على وفاء طالبان بالتزامها بمنع "أي جماعة أو فرد، بما في ذلك تنظيم القاعدة، من استخدام أراضي أفغانستان لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها". وبموجب اتفاقية السلام، كان يجب أن يبدأ انسحاب القوات الأمريكية في غضون ١٠ أيام بعد توقيع الاتفاق في ٢٩ شباط/فبراير. وقال وزير الدفاع مارك إسبر في ٢ آذار/مارس إنه وافق بالفعل على بدء الانسحاب، والذي سيتم بعد ذلك تنسيقه من قبل قادة الجيش في أفغانستان.

هناك الكثير من الثغرات في اتفاق السلام لدرجة أنه من غير المحتمل أن يتم سحب جميع القوات الأمريكية. في جميع الاحتمالات، ستجد أمريكا أعداءً لتمديد احتلالها لأفغانستان.